انهما سوف يؤيدان الليكود في كل الاحوال، بأنه بمثابة «مباراة مباعة»، وأضاف: «مع الليكود لا يمكن اجراء أية مفاوضات، اذا كان على علم مسبق بأن كل الاوراق في يديه» (دان مرغليت، **هآرتس**، ٨/٥/١٩٩٠).

واتضح، خلال لقاء تمّ بين طاقم مفاوضات الليكود، برئاسة شامير، وطاقم مفاوضات شاس، ان الليكود غير متحمّس لاحياء حكومة الوحدة الوطنية. فقد وصف حكومة الوحدة الوطنية بأنها أشبه بـ «اناء محطّم، من الصعب لصق اجزائه ببعضها البعض» (**يديعوت أحرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). الى ذلك، ذكرت مصادر ان وزراء الليكود أعربوا، خلال الجلسة التي عقدت في مكتب شامير للتداول في الموقف الذي يجب اتخاذه من مبادرة المفدال، عن معارضتهم الشديدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع المعراخ، مؤكدين انه يتوجّب على الليكود، الآن، ان يفي بالتزاماته ازاء الاحزاب اليمينية التي ساندته (**معاريف**، ٩/٥/١٩٩٠). ومع ذلك، لاحظت المصادر الصحفية ان شامير والليكود فضّلا عدم الرد بـ «لا» قاطعة على اقتراح المفدال، خلال اللقاء الذي تمّ بين الجانبين بهذا الخصوص. فقد اعرب شامير عن تفهّمه للمبادرة، ولرغبة المفدال في تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ لكنه سأل عمّا اذا كان الامر ممكناً في الوضع الحالي، مؤكداً انه لا يمكن العودة الى البنية السابقة. فالحكومة ـ على حدّ تعبيره ـ سقطت بسبب ضغوط الولايات المتحدة الاميركية للرد بالايجاب عن اسئلة بيكر. وسأل: «هل يمكن حصول تغيير في موقف المعراخ؟» (**المصدر نفسه**).

بهذا الموقف التكتيكي، ألقى شامير الكرة في ملعب المعراخ، حيث قالت مصادر رفيعة في حزب العمل ان بنود مبادرة المفدال تشكل «اساساً جيداً» لاستمرار المفاوضات (**يديعوت أحرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). وانسجاماً مع هذا الموقف، سجّل رابين وبيرس ملاحظاتهما الاولية على بنود المبادرة، خلال اللقاء الذي تمّ مع المفدال لمناقشة بنود المبادرة. فقد طالبا بأن تضاف الى البند الاول في المبادرة فقرة تنصّ على «ان الحكومة التي ستقام سوف تحترم قرار المجلس الوزاري المصغّر، الذي أعرب عن مصادقته على نقاط بيكر الخمس». كذلك طالبا بأن تتضمّن المبادرة بنداً يحظر على رئيس الحكومة اقالة الوزراء من مناصبهم. وعُلم ان المفدال استجاب لهذين الطلبين (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، طالب حزب العمل، خلال اللقاء مع المفدال، بتعديل نص البند الذي ينصّ على «ان البحث في استمرار عملية السلام سوف يتمّ خلال شهرين من تشكيل الحكومة». ويقضي التعديل المقترح بأن تبدأ المحادثات بهذا الشأن قبل تشكيل الحكومة. واشترط حزب العمل، أيضاً، عدم مشاركة الاحزاب اليمينية في الحكومة، لأن مشاركتها سوف تخلّ «بمبدأ التوازن» في الحكومة الذي يصرّ عليه الحزب، وذلك في ضوء الرفض المؤكد لكتل اليسار الثلاث (مبام وراتس وشينوي) للانضمام الى حكومة وحدة وطنية. وعلى الرغم من وعد المفدال بفحص هذه المطالب، والرد عليها، الّا انه بدا انها ستكون السبب في اخفاق المبادرة (**المصدر نفسه**).

وبرزت عقبة أخرى على طريق اقامة حكومة الوحدة الوطنية تمثّلت في مطالبة الليكود بأن يحدّد، سلفاً، ان عدم الاتفاق على كيفية التقدّم في عملية السلام لن يعتبر، من جانب المعراخ، ذريعة لحل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات (**معاريف**، ٩/٥/١٩٩٠).

وأعرب مكتب حزب المفدال، في معرض تعقيبه على شروط حزب العمل، عن خيبة أمله من تلك الشروط، وتحديداً من شرط المطالبة بـ «التوازن» في اطار الحكومة بين المعراخ والليكود (**هآرتس**، ١٠/٥/١٩٩٠). فقد ذكرت مصادر صحفية ان الليكود والمفدال غير مستعدين، بأي حال من الاحوال، للتنازل عن مسألة اشراك الاحزاب اليمينية والاصولية في حكومة الوحدة الوطنية (**معاريف**، ١٠/٥/١٩٩٠). وأعلن حزب المفدال انه اذا لم يغيّر حزب العمل موقفه، خلال مدة اقصاها الثالث عشر من أيار (مايو) الماضي، فانه سوف يبدأ، على الفور، بالمفاوضات مع الليكود، لاقامة حكومة ضيّقة القاعدة (**هآرتس**، ١٠/٥/١٩٩٠). وتعقّدت الامور أكثر، اثر اعلان رابين، من جهته، ان الحفاظ على التوازن السياسي في حكومة الوحدة، هو شرط أساسي غير خاضع للتفاوض، واعلان بيرس، من جهة أخرى، ان حكومة الوحدة الوطنية لن تقوم الّا على أساس الرد الايجابي عن اسئلة بيكر. وهكذا، فأجواء التفاؤل التي بدأت في البداية